

Distr.: General
28 May 2014
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة العشرون

كينغستون، جامايكا

٢٥-١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤

القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدها الدول المزكية وغيرها من أعضاء السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة

تقرير الأمين العام

١ - تجدر الإشارة إلى أن غرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار قد أصدرت، في ١ شباط/فبراير ٢٠١١، فتواها بشأن مسؤوليات وواجبات الدول المزكية للأشخاص والكيانات فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة. وأكدت الغرفة أن الاتفاقية تقضي بأن تعتمد الدولة المزكية قوانين وأنظمة في إطار نظامها القانوني، وأن تتخذ تدابير إدارية تؤدي وظيفتين منفصلتين، هما كفالة تقييد الجهة المتعاقدة بالتزاماتها وإعفاء الدولة المزكية من المسؤولية. ولا يمثل وجود مثل هذه القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية شرطاً لإبرام عقد مع السلطة؛ بيد أنه شرط ضروري لوفاء الدولة المزكية بالتزاماتها ببذل العناية الواجبة والتماس إعفائها من المسؤولية. وأوضحت الغرفة كذلك أن التدابير الوطنية، بعد اعتمادها، قد لا تكون ملائمة على الدوام. وينبغي أن تظل هذه التدابير قيد الاستعراض لكفالة استيفائها للمعايير الحالية ووفاء الجهة المتعاقدة بالتزاماتها بفعالية دون إلحاق ضرر بالتراث المشترك للبشرية.

٢ - وفي الدورة السابعة عشرة للسلطة الدولية لقاع البحار، المعقودة في عام ٢٠١١، اعتمد مجلس السلطة مقرراً طلب فيه إلى الأمين العام أن يُعدّ تقريراً عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدها الدول المزكية وغيرها من أعضاء السلطة فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة، ودعا المجلس الدول المزكية وغيرها من أعضاء السلطة إلى القيام، حسب الاقتضاء،



الرجاء إعادة استعمال الورق



بتزويد أمانة السلطة بمعلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو بنصوص تلك القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية (انظر ISBA/17/C/20).

٣ - وفي الدورة الثامنة عشرة للسلطة، المعقودة في عام ٢٠١٢، وتلبية لذلك الطلب، قدّم الأمين العام تقريراً إلى المجلس عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدها الدول المزكية وأعضاء السلطة الآخرون فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة (ISBA/18/C/8 و Add.1). وبعد النظر في التقرير، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقوم سنوياً باستكمال دراسة القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي تعتمدها الدول المزكية وغيرها من أعضاء السلطة فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة، وأن يدعو لهذا الغرض الدول المزكية وغيرها من أعضاء السلطة إلى تزويد الأمانة بنصوص القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة (انظر ISBA/18/C/21).

٤ - وفي الدورة التاسعة عشرة للسلطة، المعقودة في عام ٢٠١٣، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً مستكملاً عن هذه المسألة (ISBA/19/C/12)، وقد نظر فيه المجلس. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للأمانة لقيامها بإنشاء قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت بشأن التشريعات الوطنية. وأكد أحد الوفود أن التشريعات الوطنية ينبغي أن تكون متسقة مع الأنظمة. وأشار إلى أن فيجي قد أصدرت، في تموز/يوليه ٢٠١٣، مرسوم سنة ٢٠١٣ بشأن الإدارة الدولية للمعادن الموجودة في قاع البحار، وهو قانون ينظم مشاركة فيجي في الأنشطة المعدنية في قاع البحار في المنطقة الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وما يتصل بذلك من مسائل.

٥ - ومنذ انعقاد الدورة التاسعة عشرة، أصدرت بلجيكا قانونين، في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣، بشأن استكشاف المواد الأولية والتنقيب عنها واستغلالها في المنطقة وفي باطن الأرض خارج حدود الولاية الوطنية.

٦ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤، عممت الأمانة مذكرة شفوية تدعو الدول المزكية والأعضاء الآخرين في السلطة كذلك إلى أن يقدموا إلى الأمانة نصوص القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو المعلومات المتصلة بها. ولكن لم ترد أي نصوص أو معلومات إضافية بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٤.

٧ - وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤، قدمت الدول التالية معلومات عن تشريعاتها الوطنية ذات الصلة أو نصوص هذه التشريعات، وهي: ألمانيا، وبلجيكا، وتونغا، وجزر كوك، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وزامبيا، والصين، وعمان، وغيانا، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناورو، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وورد تقرير أيضاً من لجنة

جنوب المحيط الهادئ باسم جزر منطقة المحيط الهادئ. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالقوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية أو على النصوص التي قدمتها الدول المذكورة أعلاه أو أعضاء السلطة على الموقع الشبكي للسلطة (www.isa.org.jm/en/mcode/NatLeg).

٨ - وستواصل الأمانة استكمال قاعدة البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت كلما تتلقى معلومات جديدة. كما تُجري الأمانة حالياً دراسة مقارنة بشأن التشريعات الوطنية القائمة من أجل تحليل العناصر المشتركة التي قد تتضمنها هذه التشريعات، مع الوضع في الاعتبار الفتوى التي أصدرتها الغرفة.

٩ - والمجلس مدعو للإحاطة علماً بهذا التقرير.

المرفق

قائمة التشريعات

أولا - تشريعات عامة

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مونتيفغو باي، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. دخلت حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٨٣٣، الرقم ١-٣١٣٦٣، الصفحة ٣٩٧؛ ٢١ (1982) *International Legal Materials* 1261.

اتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤. قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦٣؛ ٣٣ (1994) *International Legal Materials* 1309؛ مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٨٣٦، الرقم ١-٣١٣٦٤، الصفحة ٤٢.

نظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة. وقد اعتمد في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (الوثيقة [ISBA/6/A/18](#) المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، وعُدّل في سنة ٢٠١٣ (مرفق الوثيقة [ISBA/19/C/17](#) المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣).

نظام التنقيب عن الكبريتيدات العديدة الفلزات واستكشافها في المنطقة. وقد اعتمد في ٧ أيار/مايو ٢٠١٠ (الوثيقة [ISBA/16/A/12/Rev.1](#) المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠). واستنسخ أيضا في *Selected Decisions* 16, pp. 35-75.

نظام التنقيب عن قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة. وقد اعتمد في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ (الوثيقة [ISBA/18/A/11](#) المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

ثانيا - التشريعات الوطنية

بلجيكا

٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ - قانون يتضمن أحكاما تنظم المواد الخاضعة للمادة ٧٧ من الدستور، صادر في القانون المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٣ المتعلق بالتنقيب والاستكشاف والاستغلال في إطار الولاية الوطنية (١).

١٧ آب/أغسطس ٢٠١٣ - القانون المتعلق بالتنقيب عن الموارد الموجودة في قاع البحار وفي باطن الأرض خارج حدود الولاية الوطنية وباستكشافها واستغلالها (١).

الصين

قانون الموارد المعدنية لجمهورية الصين الشعبية. وقد اعتمد في الجلسة الخامسة عشرة للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني السادس المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٦. ونقح عملاً بقرار اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني بشأن تنقيح قانون الموارد المعدنية لجمهورية الصين الشعبية الذي اعتمد في الجلسة الحادية والعشرين للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني الثامن المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦.

قواعد تنفيذ قانون الموارد المعدنية لجمهورية الصين الشعبية. وقد اعتمدت في المرسوم رقم ١٥٢ الصادر عن مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٤. ودخلت حيز النفاذ في تاريخ صدورهما.

قانون جمهورية الصين الشعبية لحماية البيئة البحرية. وقد اعتمد في الدورة الرابعة والعشرين للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني الخامس المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٢. ودخل هذا القانون حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٨٣. ونقح في الدورة الثالثة عشرة التي عقدتها اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني التاسع في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وأعيد تنقيحه في الدورة السادسة للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني الثاني عشر المعقودة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

اللائحة الإدارية المتعلقة بمنع ومعالجة تلوث البيئة البحرية والضرر اللاحق بها نتيجة لمشاريع المنشآت الهندسية البحرية. وقد اعتمدت في الجلسة التنفيذية ١٤٨ لمجلس الدولة المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وبدأ سريانها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

جزر كوك

قانون عام ٢٠٠٩ المتعلق بالموارد المعدنية في قاع البحار.

الاتفاق النموذجي بشأن الموارد المعدنية لقاع البحار المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١١.

الجمهورية التشيكية

قانون التنقيب عن الموارد المعدنية واستكشافها واستغلالها في قاع البحار خارج حدود الولاية الوطنية. القانون رقم ٢٠٠٠/١٥٨. المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠.

فيجي

مرسوم سنة ٢٠١٣ بشأن الإدارة الدولية للمعادن الموجودة في قاع البحار، المرسوم رقم ٢١.

فرنسا

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣ صادرة عن سفارة فرنسا في جامايكا.

ألمانيا

القانون الاتحادي المتعلق بالمسؤوليات البحرية المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (Federal Law Gazette I, p. 2876). وقد تم تعديله بموجب المادة ٤ من القانون المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (Federal Law Gazette 2008 II, p. 520).

غيانا

قانون المناطق البحرية لعام ٢٠١٠ - القانون رقم ١٨ لعام ٢٠١٠. وقد دخل حيز النفاذ اعتباراً من ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

اليابان

القانون المتعلق بالتدابير المؤقتة للتعدين في أعماق قاع البحار، ١٩٨٢. قانون التعدين. وقد اعتُمد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، وعُدّل في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١.

المكسيك

تقرير عن قوانين المكسيك وأنظمتها وتدابيرها الإدارية المتعلقة بالتعدين تحت سطح البحر. قدمته سفارة المكسيك في جامايكا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

دليل لعرض البيانات المتعلقة بالآثار البيئية لقطاع التعدين وتحليل لأوجه القصور والتقصير في حفظ التنوع البيولوجي البحري في المحيطات والسواحل والجزر المكسيكية، أعدته وزارة البيئة والموارد الطبيعية في المكسيك، وقدمته سفارة المكسيك في جامايكا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

القانون العام للتوازن الإيكولوجي وحماية البيئة. وقد صدر في الجريدة الرسمية المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وجرى تعديله واستكمالته في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

أنظمة القانون العام للتوازن الإيكولوجي وحماية البيئة المتعلقة بتقييم الأثر البيئي. وقد صدرت في الجريدة الرسمية المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠. وجرى تعديلها واستكمالها في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

قانون التعدين. وقد صدر في الجريدة الرسمية المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وعُدّل في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

السياسة البيئية الوطنية للتنمية المستدامة للمناطق المحيطية والساحلية المكسيكية: استراتيجيات صيانتها واستخدامها بشكل مستدام (انظر [A/61/372](#)، المرفق).

ناورو

انظر منطقة جزر المحيط الهادئ.

هولندا

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ موجّهة من البعثة الدائمة لهولندا.

نيوزيلندا

قانون عام ١٩٩٦ بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

عمان

المرسوم الملكي رقم ٨/٢٠١١ الناظم للتنقيب عن النفط والغاز؛ والمرسوم الملكي رقم ٢٧/٢٠٠٣ والمرسوم الوزاري رقم ٧٧/٢٠١١ الناظر للتنقيب عن المعادن (أنظمة قانون التعدين).

منطقة جزر المحيط الهادئ

الإطار الإقليمي التشريعي والتنظيمي للدول الأفريقية ودول منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ المتعلق باستكشاف الموارد المعدنية واستغلالها في أعماق البحار. المشروع المشترك بين أمانة جماعة المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي بشأن الموارد المعدنية في قاع البحار، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

جمهورية كوريا

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا.
حالة التشريعات المتصلة بالأنشطة في أعماق قاع البحار التي وضعتها حكومة جمهورية كوريا.

تونغا

انظر منطقة جزر المحيط الهادئ.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

قانون التعدين في أعماق البحار (أحكام مؤقتة) لعام ١٩٨١ (جزيرة مان)، والأمر الصادر في عام ٢٠٠٠ تحت رقم ١١١٢ الذي بدأ تطبيقه في ١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

زامبيا

قانون الحماية البيئية والحد من التلوث (رقم ١٢ لعام ١٩٩٠)؛ والقانون (المعدّل) لعام ١٩٩٩ (رقم ١٢، عام ١٩٩٩) - الفصل ٢٠٤ من قوانين زامبيا.

ثالثاً - تشريعات الدول المتعاملة بالمثل

فرنسا - قانون استكشاف الموارد المعدنية واستغلالها في أعماق قاع البحار لعام ١٩٨١، القانون رقم ٨١-١١٣٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١.

ألمانيا - القانون المتعلق بالتنظيم المؤقت للتعدين في أعماق قاع البحار لعام ١٩٨٠، المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٠ (الترجمة الإنكليزية) (١٩٨١). *International Legal Materials*, XX, p. 393.

إيطاليا - أنظمة بشأن استكشاف الموارد المعدنية واستغلالها في أعماق قاع البحار، القانون رقم ٤١ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥.

اليابان - القانون المتعلق بالتدابير المؤقتة للتعدين في أعماق قاع البحار، ١٩٨٢، *International Legal Materials*, 22 (1) (1983), pp. 102-122.

نيوزيلندا - قانون الجرف القاري لعام ١٩٦٤.

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - [مرسوم بشأن] التدابير المؤقتة لتنظيم أنشطة المؤسسات السوفياتية ذات الصلة باستكشاف الموارد المعدنية واستغلالها في مناطق قاع البحار الواقعة خارج حدود الجرف القاري، المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٢.

المملكة المتحدة - قانون التعدين في أعماق البحار (أحكام مؤقتة)، ١٩٨١. عام ١٩٨١، الفصل ٥٣، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨١.

المملكة المتحدة - أنظمة التعدين في أعماق البحار (تراخيص الاستكشاف) (الطلبات)، ١٩٨٢، رقم ٥٨. وقد دخلت حيز النفاذ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

المملكة المتحدة - أنظمة التعدين في أعماق البحار (تراخيص الاستكشاف)، ١٩٨٤، رقم ١٢٣٠. وقد بدأ تطبيقها في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

الولايات المتحدة - قانون الموارد المعدنية الصلبة في أعماق قاع البحار، ١٩٨٠. (Public Law 96-283, 28 June 1980, 94 Stat. 553 (30 U.S.C. 1401 et seq.) بصيغته المعدلة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

رابعاً - التشريعات الوطنية في الدول التي لها مركز المراقب

الولايات المتحدة الأمريكية

قانون الموارد المعدنية الصلبة في أعماق قاع البحار، ١٩٨٠. Public Law 96-283, 28 June 1980, 94 Stat. 553 (30 U.S.C. 1401 et seq.) بصيغته المعدلة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

أنظمة التعدين في أعماق قاع البحار التي لها أثر على المستكشفين العاملين منذ ما قبل سن القانون. 45 Fed. Reg. 226 (20 November 1980), pp. 76661-76663.

أنظمة التعدين في أعماق قاع البحار بشأن تراخيص التنقيب لعام ١٩٨٠. 46 Fed. Reg. 45896 (15 September 1981) 15 Code of Federal Regulations, Part 970.

أنظمة التعدين في أعماق قاع البحار بشأن تصاريح الاستخراج التجاري، 15 Code of Federal Regulations, Part 971؛ 54 Fed. Reg. 525 (6 January 1989).

المبادئ التوجيهية لاستخراج الموارد المعدنية من غير النفط والغاز والكبريت من الجزء الخارجي من الجرف القاري الصادرة عن دائرة شؤون الموارد المعدنية بوزارة داخلية الولايات المتحدة. (Public Law 103-426, enacted 31 October 1994; 108 Stat. 4371). OCS Report. MMS 99-0070 (December 1999).